الآثار الإقتصادية لهجرة العمالة المصرية إلى الخارج

د. عماد عبد المسيح شحاتة

باحث – معهد بحوث الإقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية

مقدمة

تعتبر هجرة العمالة المصرية إلى الخارج " IMMIGRATION " أحد التغيرات التى طرأت على هيكل بنيان الإقتصاد المصرى خلال النصف الثانى من القرن العشرين ، والتى أدت إلى تغيرات وإختلالات هيكلية فى توازن سوق العمل فى مصر ، ولقد تركزت هجرة العمالة المصرية بصفة رئيسية فى سوق العمل الخليجى بالدول النفطية فى غضون الثورة النفطية الهائلة التى شهدتها المنطقة منذ السبعينيات ، وخاصة بعد حرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣ ، بالإضافة إلى الهجرة لبعض الدول العربية والأوربية الأخرى بهدف الهجرة المؤقتة ، والأخرى إلى أمريكا وكندا وأستراليا بهدف الهجرة الدئمة . ومنذ بداية حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران عام ١٩٨٠ ، تعرض المقتصد المصرى لظاهرة هجرة العمالة العائدة أو الهجرة المرتدة من الخارج " IMMIGRATION " وبصفة خاصة منطقة دول الخليج النفطية ، بالإضافة إلى إنخفاض طلب تلك الدول على العمالة من باقى الدول الأخرى ، عند إستكمال مشروعات البنية الأساسية بها ، ثم إزداد الأمر تعقيدا" وشهدت الأجواء المصرية عودة أخرى مفاجئة للعمالة المصرية فى أعقاب حرب الخليج الثانية نتيجة الغزوالعراقى للكويت عام ١٩٩٠ . وعلى الجانب الآخر

بدأت دول المهجر الأجنبية فى تشديد الإجراءات على طلبات السفر والهجرة عقب أحداث سبتمبر عام٢٠٠١ بالولايات المتحدة . ولايفوتنا أيضا" الظروف الطارئة الحالية التى تشهدها منطقة الشرق الأوسط , فى أعقاب الغزو الأمريكى البريطانى على العراق فى مارس عام ٢٠٠٣ .

ولما كانت مصر من الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة , وتتسم بوجود فائض فى قوة العمل يصعب تصريفه فى السوق المحلى , ولاسيما فى ظل محدودية الموارد الإنتاجية , فإن الدولة شجعت ظاهرة الهجرة الخارجية على إعتبارها مخرجا" يمكن به التغلب على مشكلة البطالة من ناحية , وجذب النقد الأجنبى اللازم لتمويل برامج التنمية من خلال تحويلات العاملين المصريين بالخارج من ناحية أخرى . ولكن مع حدوث تلك الأزمات والحروب الثلاثة فى منطقة الخليج والتى إمتدت جذورها منذ عام ١٩٨٠ ، وخاصة أن تلك المنطقة تتركز فيها معظم العمالة المصرية المهاجرة ، فإنه من المؤكد أن تلك الآثار سوف تلقى بظلالها تداعياتها على سوق العمل المصرى خلال الفترة القادمة .

مشكلة الدراسة :

لا شك أن هجرة العمالة المصرية للخارج ثم عودتها أ مراً من شأنه أن يحدث تغيرات وإختلالات هيكلية فى سوق العمل المحلى ، ولذلك تكمن مشكلة الدراسة فى طبيعة التغيرات التى طرأت على سوق العمل المصرى ، وسوق العمل بدول الخليج النفطية بإعتباره المصدر الرئيسى لإستقبال العمالة المصرية المهاجرة وماهى الآثار الإقتصادية المترتبة على هجرة العمالة المصرية للخارج .

هدف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى التعرف على الملامح الرئيسية لهجرة القوى العاملة المصرية ، فى ظل التغيرات الإقتصادية المحلية والإقليمية المختلفة ، مع إلقاء الضوء على أسباب الهجرة ، وخصائص العمالة المصرية العائدة من دول الخليج ، وأيضاً الآثار المحتملة لظاهرة الهجرة المرتدة .

الطريقةالبحثية :

إعتمدت الدراسة على الطريقة الإستقرائية فى التحليل الإقتصادى من الناحيتين الوصفية والكمية ، حيث تم إستخدام أساليب إنحدار المعادلات الآنية ، والإنحدار البسيط ($y_t = b_0 + b_1 X_t$) ، بأسلوب تقدير تعظيم الإحتمال (Maximum Likelihood Estimation) ((MLE) فى حالة التوزيع الطبيعى لحد الخطأ الذى يماثل أسلوب المربعات الصغرى العادية (ORDINARY LEAST SQUaRES) (OLS) وتأخذ دالة الإحتمال اللوغارتمى (LLF) (LOG Likelihood Function الشكل التالى :

$$LLF(\beta,\sigma^2) = -\frac{T}{2}ln(2\pi) - \frac{T}{2}ln(\sigma^2) - 0.5\sum_{t=1}^{T}(Y_t - X_t\beta)^2/\sigma^2$$

$$\beta = (X_t'X_t)^{-1}X_t'Y_t \;\; ; \;\; \Sigma_\beta = \sigma^2(X_t'X_t)^{-1} \;\; ; \;\; \sigma^2 = \varepsilon_t'\varepsilon_t/T$$

حيث: σ^2 = تباين الخطأ "Variance of Error"، Σ_β = مصفوفة تباين - تغاير معاملات الإنحدار.

كما تم إستخدام بعض الإختبارات التى تعتمد على تقدير نموذج دالة الإنحدار الأصلى بأسلوب (OLS) للحصول على حد الخطأ (ε_t) ، وأساليب الإنحدار المناسبة لعلاج المشاكل القياسية التالية:

- **الإرتباط الذاتى** "Autocorrelation": أستخدم إختبار "Box-Pierce-Ljung LM-test" التالى[١٦]:

١- حساب قيمة إختبار (LM_A): $LM_A = T\left(\sum_{t=2}^{T}\varepsilon_t\varepsilon_{t-1}/\sum_{t=1}^{T}\varepsilon_t^2\right)^2 \sim \chi^2_{(1)}$

٢- مقارنة (LM_A) المحسوبة بنظيرتها الجدولية [$\chi^2_{(1)} = 3.84$] وإختبار الفروض الإحصائية:

- فرض العدم (H_0): عدم وجود إرتباط ذاتى. - الفرض البديل (H_A): وجود إرتباط ذاتى.

وعند وجود إرتباط ذاتى من الدرجة الأولى [AR(1)]، تم تطبيق أسلوب المربعات الصغرى الشرطية "Conditional Least Squares" (CLS) بطريقة "Pagan" التالية[١٣]:

١- تقدير الدالة التالية للحصول على معامل الإنحدار الذاتى: $\varepsilon_t = \rho\varepsilon_{t-1} + v_t \;;\; t = 1,2,3,\ldots,T : (\rho)$

٢- تحويل المتغير التابع (Y_t) والمتغيرات المستقلة [$X_t = X_{0t} : X_{1t} : \cdots : X_{kt}$] بدون حذف المشاهدة

الأولى، حيث: $[X_{0t} = (1,1,\ldots,1)']$ يمثل متجة الحد الثابت يأخذ قيماً من الواحد الصحيح.

$$\left.\begin{array}{l} Y_1^* = Y_1 \\ X_1^* = X_1 \\ \varepsilon_1^* = \tilde{\varepsilon}_1 \end{array}\right\}, \; t = 1 \quad ; \quad \left.\begin{array}{l} Y_t^* = Y_t - \rho Y_{t-1} \\ X_t^* = X_t - \rho X_{t-1} \\ \varepsilon_t^* = (\tilde{\varepsilon}_t - \rho \tilde{\varepsilon}_{t-1}) \end{array}\right\}, \; t = 2,3,\ldots,T$$

٣- إجراء إنحدار أسلوب "Autoregressive Least Squares" (ALS) بطريقة "Pagan":

$$Y_t^* = \hat{\beta}_0 X_{0t}^* + \hat{\beta}_1 X_{1t}^* + \cdots + \hat{\beta}_k X_{kt}^* + \varepsilon_t^*, \; t = 1,2,\ldots,T$$

حيث: $\varepsilon_1^* = \tilde{\varepsilon}_1, t = 1 \quad ; \quad \varepsilon_t^* = (\tilde{\varepsilon}_t - \rho \tilde{\varepsilon}_{t-1}), t = 2,3,\ldots,T$ ، $\tilde{\varepsilon}_t = (Y_t - X_t \hat{\beta})$

كما يمكن الحصول على معاملات إنحدار النموذج مباشرة، بأسلوب المربعات الصغرى العامـــة "Generalized Least Squares" (GLS) عند تدنية مجموع مربعات الخطأ على النحو التالى:

$$S_{(\hat{\beta},\rho)} = \left((Y_1 - X_1\hat{\beta})\sqrt{1-\rho^2}\right)^2 + \sum_{t=2}^{T}\left((Y_t - X_t\hat{\beta}) - \rho(Y_{t-1} - X_{t-1}\hat{\beta})\right)^2$$

- **عدم التجانس** "Heteroscedasticity": تم إستخدام إختبار "White LM-test" كالتالى[١٦]:

١- إجراء إنحدار المعادلة التالية لبعض أو كل المتغيرات المستقلة (J) لحساب معامل التحديد (R_J^2):

$$\varepsilon_t^2 = \beta_0 + \sum_{i=1}^{T}\beta_i X_{it} + \sum_{j=1}^{T}\beta_j X_{jt}^2 + \nu_t \; ; \; t = 1,2,\ldots,T \; ; \; i = j = 1,2,\ldots,K$$

٢- حساب إختبار (LM_H): $LM_H = TR_J^2 \sim \chi^2_{(J)}$

٣- مقارنة (LM_H) المحسوبة بنظيرتها الجدولية $[\chi^2_{(1)} = 3.84]$ وإختبار الفروض الإحصائية:

- فرض العدم (H_0): تجانس حد الخطأ. - الفرض البديل (H_A): عدم تجانس حد الخطأ.

وعند وجود عدم تجانس فى حد الخطأ، يتم إستخدام أسلوب (MLE) لعدم تجانس الإنحدار الذاتى الشرطى "AutoRegressive Conditional Heteroscedasticity" (ARCH) كالتالى[١٧]:

$$LLF_{(\hat{\alpha},\hat{\beta})} = -\frac{T}{2}ln(2\pi) - \frac{T}{2}\sum_{t=1}^{T}ln(h_t) - \frac{T}{2}\sum_{t=1}^{T}\left(\varepsilon_t^2 / h_t\right)$$

$$h_t = \hat{\alpha}_0 + \sum_{j=1}^{q}\hat{\alpha}_j\varepsilon_{t-j}^2$$

وفى حالة وجود عدم تجانس وإرتباط ذاتى معاً فى حد الخطأ، يتم إستخدام أسلوب (MLE) لعدم تجانس الإنحدار الذاتى الشرطى العام "Generalized ARCH"، ويسمى (GARCH) كالتالى[١٤،١٣]:

$$h_t = \hat{\alpha}_0 + \sum_{j=1}^{q}\hat{\alpha}_j\varepsilon_{t-j}^2 + \sum_{j=1}^{P}\hat{\phi}_j h_{t-j}$$

- **عدم التوزيع الطبيعى** "Non-Normality": تم إستخدام إختبار "Geary LM-test" كالتالى[١٨]:

١- حساب عدد مرات الأشواط "Runs" (Rn) عند تغير إشارة حد الخطأ (ε_t) بين الموجب والسالب

٢- حساب متوسط الأشواط (E_R) كالتالى: $E_R = \frac{2T_1T_2}{T_1+T_2} + 1$

٣- حساب تباين الأشواط (σ_R^2) كالتالى: $\sigma_R^2 = \frac{2T_1T_2(2T_1T_2 - T_1 - T_2)}{(T_1+T_2)^2(T_1+T_2-1)}$

حيث: T_1 = عدد إشارات حد الخطأ الموجبة (+). T_2 = عدد إشارات حد الخطأ السالبة (-).

٤- حساب إختبار (LM_N): $LM_N = (Rn - E_R)/\sqrt{\sigma_R^2} \sim \chi^2_{(1)}$

٥- مقارنة (LM_N) المحسوبة بنظيرتها الجدولية $[\chi^2_{(1)}]$، عندما $(T_1 > 10, T_2 > 10)$، وعندما $(T_1 < 10, T_2 < 10)$ يتم الإستعانة بجدول "Runs Test" وإختبار معنوية الفروض الإحصائية:

- فرض العدم (H_0): توزيع طبيعى. - الفرض البديل (H_A): عدم توزيع طبيعى.

وعند وجود مشكلة عدم توزيع طبيعى لحد الخطأ تم إستخدام طريقة "Koenker-Bassett"[١٠] بأسلوب البرمجة غير الخطية "Non Linear Programming" (NLP)، والذى يطلق عليه إنحدار القوى "Robust Regression" بإستخدام معامل (θ) يسمى "Sample Quantiles" له مدى بين $(0 < \theta < 1)$ يعمل على إعتدال توزيع حد الخطأ بهدف تدنية مجموع حد الخطأ المطلق للدالة التالية:

$$S_{(\hat{\beta})} = \sum_{(t|Y_t \geq X_t\hat{\beta})}^{T} \theta \left\| Y_t - X_t\hat{\beta} \right\| + \sum_{(t|Y_t < X_t\hat{\beta})}^{T} (1-\theta) \left\| Y_t - X_t\hat{\beta} \right\|$$

حيث يتم ضرب حد الخطأ فى (θ) إذا كان موجباً أو صفر أى $(Y_t \geq X_t\hat{\beta})$، فى حين يتم ضرب حد الخطأ فى $(1-\theta)$ إذا كان سالباً أى $(Y_t < X_t\hat{\beta})$، وللحصول على الحل الأمثل يتم إستخدام أسلوب (NLP) لتدنية مجموع حد الخطأ المطلق بالنسبة لمتغيرات صناعية أو إضافية "Auxiliary" ومعاملات الإنحدار $(\hat{\beta})$. وعندما تكون $(\theta = 0.5)$ فإن أسلوب إنحدار القوى بأسلوب (NLP) يعطى نفس نتائج أسلوب إنحدار أقل إنحرافات مطلقة "Least Absolute Deviation" (LAD).

وتأخذ دالة الهدف والقيود طبقاً لأسلوب (NLP) فى حالة التدنية الصورة العامة التالية:

$$\text{Min}: \sum_{t=1}^{T}\left(\theta\varepsilon_t^+ + (1-\theta)\varepsilon_t^-\right)$$

$$\text{s.t.}: \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 X_{1t} + \hat{\beta}_2 X_{2t} + \cdots + \hat{\beta}_k X_{kt} + \varepsilon_t^+ - \varepsilon_t^- = Y_t$$

$$\varepsilon_t^+ \geq 0 \quad ; \quad \varepsilon_t^- \geq 0 \quad ; \quad t = 1,2,\ldots,T$$

وفى حالة وجود إرتباط ذاتى وعدم توزيع طبيعى تم إستخدام أسلوب "Box-Cox" كالتالى[١٥]:

$$LLF_{(\hat{\beta},\rho,\lambda,\hat{\sigma}^2)} = \frac{1}{2}ln(1-\rho^2) + (\lambda-1)\sum_{t=1}^{T} ln Y_t - \frac{T}{2}ln(2\pi\hat{\sigma}^2) - \frac{\sum_{t=1}^{T}\left((Y_t^{*\lambda}-1)/\lambda - X_t^{*}\hat{\beta}\right)^2}{2\hat{\sigma}^2}$$

- **الإزدواج الخطى** "Multicollinearity": تم إستخدام طريقة "Hoerl" وفقاً لأسلوب الإنحدار الطرفى العادى "Ordinary Ridge Regression" (ORR)، حيث يتم معالجة الإزدواج الخطى دون حذف

بعض المتغيرات المستقلة بوضع رقم موجب (δ) ذات مدى ينحصر بين ($0 \le \delta \le 1$)، يتم ضربه فى قطر المصفوفة [$D = (X_t' X_t)$] ذات أبعاد ($k \times k$)، حيث (k) عدد معاملات الإنحدار، ويتم تقدير مصفوفة الإنحدار ($\hat{\beta}$) ومصفوفة تباين - تغاير معاملات الإنحدار ($\Sigma_{\hat{\beta}}$) كالتالى[١١]:

$$\hat{\beta} = (X_t' X_t + \delta D)^{-1} X_t' Y_t$$

$$\Sigma_{\hat{\beta}} = \hat{\sigma}^2 (X_t' X_t + \delta D)^{-1} (X_t' X_t) (X_t' X_t + \delta D)^{-1} \quad ; \quad \hat{\sigma}^2 = \Sigma_{t=1}^{T} (Y_t - X_t \hat{\beta})^2 / T$$

مصادر البيانات:

تم الحصول على البيانات من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الإقتصادية بالبنك الأهلى المصرى، ووزارة التخطيط خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٢). كما تم تعديل جميع المتغيرات السعرية والقيمية بالرقم القياسى العام لسعر المستهلك بإعتبار سنة الأساس (١٩٨٦=١٠٠).

تطور سوق العمل فى مصر:

يمكن رصد تطور سوق العمل المصرى عبر ثلاث مراحل زمنية يمكن توضيحها كالتالى:

المرحلة الأولى (١٩٦٠-١٩٧٣): حيث تبلور إطار تشغيل القوى العاملة فى القطاع الحكومى والقطاع العام، ولقد أثر ذلك على إعادة توزيع العمالة من الريف إلى الحضر، وفى هذه الفترة بلغ معدل البطالة أدنى مستوى له، حيث قدر بنحو ٢,٢٪.

المرحلة الثانية (١٩٧٤-١٩٨٦): حيث واكبت سياسة الإنفتاح على العالم الخارجى، ولقد تبلور إطار تشغيل القوى العاملة فى أربعة محاور رئيسية هى:

١ ـ الوظائف الحكومية من خلال إلتزام الدولة بتعيين الخريجين .
٢ـ قطاع التشييد الذى كان عامل جذب للعمالة نتيجة الرواج الإقتصادى .
٣ – إنخفاض تيار الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر ، ولعل ذلك راجع إلى تحسين مستويات الخدمات والإتصال والإنتقال فى الريف ، فضلاً عن إرتفاع تكاليف المعيشة فى الحضر .
٤ – الهجرة الخارجية إلى الدول العربية ودول الخليج النفطية للعمل فى مشروعات البنية الأساسية , بسبب إرتفاع الأجور بتلك الدول , فى الوقت الذى إتسم فيه المقتصد المصرى بعدم كفاية الدخول وإنخفاض مستوى المعيشة , ولقد كان من أهم عوامل التشجيع على الهجرة الخارجية , إرتباطها بالطلب الكبير على عمالة غير ماهرة أو مدربة ذات خصائص تعليمية منخفضة . ولقد إتسمت تلك الفترة بتدهور قدرة قطاع الزراعة فى توفير العمالة البشرية اللازمة , إلى الدرجة التى أصبح فيها عجزا" ملموسا" فى عنصر العمل البشرى , وترتب على ذلك إنخفاض عدد ساعات العمل اليومى مع إرتفاع ملموس فى أجر العامل , وندرة العمالة الزراعية إلى درجة أثرت على إجراء بعض العمليات الزراعية الأساسية . ولقد ساهمت العمالة المصرية الموجودة بالخارج بشكل سلبى فى إنخفاض حجم العمالة الزراعية المحلية , حيث ساعدت تحويلات العمال المصريين بالخارج بإعتبارها أحد مصادر التمويل الرئيسية لأهالى هؤلاء العمال بمصر إلى إنخراطهم فى أعمال التوسع العمرانى وبناء المساكن والتجارة , مما أدى إلى إرتفاع قيمة الأراضى الزراعية المستقطعة للبناء وبذلك إزداد الأمر تعقيدا" نتيجة دخول كثير من

الأراضى الزراعية فى كردون المبانى وتحول كثيرا" من عمال الزراعة إلـــى ممارسة مهن أخرى غير زراعية . ولقد أدت هذه العوامل إلى إستخدام الزراع بعض الأساليب التكنولوجية والميكنة الزراعية لسد العجز الموجود فى العمالة الزراعية , حيث عانت الزراعة المصرية من نقص شديد فى العمالة الزراعية نتيجة هجرة عنصر العمل خارج القطاع الزراعى إلى القطاعات الأخـــرى أو إلى الدول العربية , ولقد كان من المنطقى أن تتجه السياسات المزرعية إلـــى إحلال العمل الآلى محل العمل اليدوى , بإستخدام أساليب إنتاجية تكثف عنصر رأس المال وتقلل عنصر العمل[١١] .

المرحلة الثالثة (١٩٨٧-٢٠٠٢) : حيث واكبت سياسة الإصلاح الإقتصادى ,فقد إتسمت تلك الفترة بقيام الحكومة بخفـــض معـــدل التوظيـــف الســـنوى , وإنخفاض الإستثمارات فى قطاع التشييد بهدف خفض الإنفاق العـــام , ومـــن ناحية أخرى شهدت تلك الفترة عودة العمالة المصرية المهاجرة بالخارج مـــن دول الخليج نتيجة أزمة العراق والكويت عام ١٩٩٠ والتى قدرت بأكثر مـــن نصف مليون عامل مصرى .

ومن هذا المنطلق تبين معاناة سوق العمل المصرى من حالة بطالة إمتـــدت جذورها منذ الستينيات وإستمرت إلى الثمانينيات حتى تفاقمت فى التســـعينيات وأصبحت مشكلة تهدد الإستقرار الإقتصادى والإجتماعى , خاصة فـــى ظـــل العجز عن توفير فرص عمل وعدم توافق عرض العمالة مع الطلـــب عليهـــا. ويمكن القول أن هيكل العمالة فى مصر قد عانى فى تلك الفترة من إختلالات

جوهرية أدت إلى عدم توازن الطلب والعرض داخل سوق العمل , ولقد ترتب على ذلك النتائج التالية :

١-الإتجاه نحو إستثمارات كثيفة رأس المال على حساب عنصر العمل البشرى .

٢- إنتشار البطالة فى الحضر أكثر من الريف وتركزها بوضوح بين خريجى الجامعات .

٣- تفشى ظاهرة البطالة المقنعة وتكدس الأيدى العاملة داخل القطاع الحكومى والعام نتيجة سياسة تعيين الخريجين , حيث قامت الدولة بالتوسع فى إنشاء الهيئات والخدمات الحكومية لعلاج مشكلة العمالة الزائدة سنويا" , ولقد شجع ذلك زيادة الإقبال على التعليم الجامعى بدرجة تفوق الطاقة الإستيعابية للجامعات , مما أدى إلى إنخفاض كفاءة الخريجين وعدم القدره على مواجهة متطلبات سوق العمل وفقا" لمستوى مهاراتهم , وبذلك إزدادت مشكلة البطالة من حيث الكم والكيف , بمعنى وجود قطاعات يوجد بها فائض وأخرى يوجد بهاعجز فى العمالة فى العدد والمهارات .

ويوضح الجزء التالى تطور كل من عدد السكان , القوى العاملة , والأجور فى مصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٢) , وذلك طبقا" للنتائج الواردة بجدول (١) على النحو المبين كالتالى :

(١) **تطور عدد السكان** : تشير معادلة الإتجاه العام رقم (١) , أن عدد السكان فى مصر أخذ إتجاها" عاما" متزايدا" معنويا" إحصائيا" بلغ نحو ١,١١ مليون نسمة , وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٠٣ % من

متوسط عدد السكان فى مصر والبالغ نحو ٥٤,٨١ مليون نسمة خلال فترة الدراسة .

(٢) **تطور القوى العاملة** : تشير معادلة الإتجاه العام رقم (٢) , أن القوى العاملة فى مصر أخذت إتجاها" عاما" متزايدا" معنويا" إحصائيا" بلغ نحو ٠,٤٠ مليون عامل , وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٥٨ % من متوسط القوى العاملة نحو ١٥,٥٢ مليون عامل خلال فترة الدراسة .

(٣) **تطور عدد العمال** : تشير معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (٣) , أن عدد العمال فى مصر أخذ إتجاها" عاما" متزايدا" معنويا" إحصائيا" بلغ نحو ٠,٣٧ مليون عامل وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٦٣ % من متوسط عدد العمال والبالغ نحو ١٤,٠٧ مليون عامل خلال فترة الدراسة . وقد يرجع السبب فى زيادة عدد العمال إلى زيادة عدد السكان والتوسع فى المشروعات القومية ومشروعات البنية الأساسية .

(٤) **تطور عدد المتعطلين** : توضح معادلة الإتجاه العام رقم (٤) , أن عدد المتعطلين فى مصر قد أخذ إتجاها" عاما" متزايدا" معنويا" إحصائيا" بلغ نحو ٢,٠٢ مليون عاطل وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١,٣٨ % من متوسط عدد العاطلين والبالغ نحو ١,٤٥ مليون عاطل خلال فترة الدراسة .

(٥) **تطور معدل البطالة** : تشير معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (٥) , أن معدل البطالة فى مصر أخذ إتجاها" عاما" متناقصا" معنويا" إحصائيا" بلغ نحو ٠,١٥ % , وبنسبة تناقص سنوية تقدر بنحو ١,٦٠ % من

متوسط معدل البطالة والبالغ نحو ٩,٣٩ "% خلال فتـــرة الدراســـة . وعلى الرغم من تناقص حدة مشكلة البطالة إلا أنها تعتبر من المشاكل الرئيسية التى يعانى منها الإقتصاد المصرى داخل سوق العمـــل فـــى الوقت الراهن ، ولعل ذلك راجع للأسباب التالية:

١ – زيادة عدد السكان بمعدل أكبر من توفير فرص عمل .

٢ – عودة العمالة المصرية من دول الخليج تسبب فى زيادة عرض العمل بما يجاوز إحتياجات طلب سوق العمل المحلى ، وفى نفس الوقت إنخفض الطلب الخارجى على العمالة المصرية .

٣ – الإستثمار فى مشروعات كثيفة الإستخدام لرأس المال على حساب الأيدى العاملة ، وتوجيه الإنفاق إلى قطاعات الخدمات وعمليات الإحـــلال والتجديـــد على حساب القطاعات الإنتاجية .

٤ – عدم ربط تخطيط القوى العاملة بالتعليم وعدم التوافـــق بـــين مخرجـــات التعليم وإحتياجات سوق

جدول (١) : تطور عدد السكان ، العمالة ، والأجور فى مصر خلال الفتـــرة (١٩٨٠ – ٢٠٠٢) .

معالم الدالة		R^2	F test	المتوسط الحسابى	معدل تغير سنوى%	LM-Tests		
α	β					LMa	LMh	LMn
(١) عدد السكان فى مصر (مليون نسمة):								
41.45	1.11	0.996	4940.7**	54.81	2.03	8.04*	7..54*	0.76*
201.37**	70.29**							
(٢) القوى العاملة فى مصر (مليون عامل):								
10.76	0.40	0.988	1799.5**	15.52	2.58	3.80	0.91	0.50
84.07**	42.42**							
(٣) عدد العمال فى مصر (مليون عامل):								
9.68	0.37	0.995	957.3**	14.07	2.63	5.07*	1.51	33.38*
60.41**	30.94**							
(٤) عدد المنعطلون فى مصر (مليون عاطل):								
1.29	0.02	0.555	5.6*	1.45	1.38	0.98	5.59*	5.51*
13.84**	2.37*							
(٥) معدل البطالة فى مصر (%):								
11.48	-0.15	0.740	12.8**	9.39	-1.60	0.72	6.64*	20.51*
18.46**	-3.58**							
(٦) أجر العامل (جنيه/ سنة)								
1477.5	-15.75	0.15	3.72**	1288.5	-1..22	9.48*	9.27*	-3.61
12.62**	-1.93**							
(٧) أجور العمال (مليون جنيه):								
12.36	0.51	0.330	10.3**	17.88	2.85	16.08*	1.41	1.91
8.54**	3.21**							

حيث – الأرقام أسفل معاملات الإنحدار تشير إلى قيم (t) المحسوبة .

- (*) ، (**) : تشير إلى معنوية معاملات الإنحدار والنموذج عند مستوى ٠,٠٥ ، ٠,٠١ على الترتيب .
- (*) : تحت إختبار (LM-Tests) تشير إلى وجود مشكلة قياسية بالمعادلة
- R^2: معامل التحديد . – F: قيمة (F) المحسوبة للنموذج .
- LMn , LMh , LMa : إختبارات الإرتباط الذاتى ، عدم التجانس ، وعدم التوزيع الطبيعى على الترتيب.

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات مراجع (١-٧) ، (١٢) .

العمل وهذا واضح فى سوق العمل من حيث إتسام مشكلة البطالة بكونها مشكلة شباب مؤهل ومتعلم علمياً وغيرمدرب عملياً يدخل سوق العمل لأول مرة ، ومعظمهم ذو تعليم جامعى ومتوسط ، وبالتالى إزياد معدلات البطالة الإجبارية .

٥ – ظاهرة التباطؤ الإقتصادى التى تصل أحياناً إلى حالة ركود فى سوق السلع ، أثر سلبياً على النشاط الإستثمارى ومن ثم على زيادة الإنتاج وبالتالى إنخفاض الطلب على عنصر العمل البشرى .

٦ – أدت سياسات الإصلاح الإقتصادى إلى تقليل فرص التشغيل بالقطاع الحكومى والعام .

٧ – أدى تطبيق إتفاقية التجارة العالمية والإنفتاح على العالم الخارجى إلى زيادة إستيراد سلع ومنتجات منخفضة الأسعار مقارنة بنظيرتها المحلية ، وليس لمصر ميزة نسبية فى إنتاجها ، الأمر الذى دفع بالمستهلك إلى الإقبال على شراء تلك السلع ، حيث ترتب على ذلك إنخفاض الإنتاج المحلى وبالتالى الإستغناء عن العمالة البشرية فى مجال إنتاج وتصنيع تلك السلع .

(٦) **تطور أجر العامل** : تشير معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (٦) ، أن أجر العامل السنوى فى مصر قد أخذ إتجاهاً عاماً متناقصاً معنوياً إحصائياً بلغ نحو

١٥,٧٥ جنيه ، وبنسبة تناقص سنوية تقدر بنحو ١,٢٢ % من متوسط أجر العامل والبالغ نحو ١٢٨٨,٥ جنيه خلال فترة الدراسة .

(٧) **تطور أجور العمال** : تشير معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (٧) ، أن أجور العمال فى مصر قد أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً إحصائياً بلغ نحو ٠,٥١ مليون وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٨٥ % من متوسط أجور العمال الحقيقية والبالغة نحو ١٧,٨٨ مليون جنيه خلال فترة الدراسة .

تطور سوق العمالة المهاجرة فى دول الخليج العربى :

بعد إكتشاف البترول بكميات هائلة فى منطقة الخليج العربى وإرتفاع أسعاره فى السبعينيات ، إزداد العائد النفطى بالدول العربية مما دفعها لتنفيذ مشروعات تنموية طموحة فىمجال الخدمات والصناعة والتشييد والزراعة وغيرها من النشاطات الإقتصادية ، وقد نتج عن ذلك ظهور فرص عمل مطلوبة فى دول الخليج تفوق بكثير عرض العمالة الوطنية المتاحة لديها , ولذلك إستعانت دول الخليج بالقوى العاملة الوافدة من الدول العربية الأخرى ومنها مصر والدول غير العربية فى تنفيذ مشروعاتها .

ويمكن رصد تطور حركة إنتقال العمالة المهاجرة إلى منطقة الخليج فى المراحل الثلاث التالية :

١ – المرحلة الأولى : النمو التدريجى فى عائدات النفط (قبل ١٩٧٤) :

بدأت هذه المرحلة فى الثلاثينات من القرن الماضى حيث أخذت العمالة الوافدة تلعب دوراً فى عمليات تحديث وتوسيع الخدمات العامة والخاصة وتشغيل المرافق ، وقد تركز الطلب على العمالة الفنية كالأطباء والمهندسين وخاصة

العمالة العربية ونسبة محدودة من العمالة الأسيوية والأروبية، وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن عمالة قطاع النفط نفسه فى تلك المرحلة ظلت معتمدة على المصادر الأجنبية لشركات النفط بالدرجة الأولى مع أعداد محدودة للغاية من العمالة الوطنية والعربية .

٢ – المرحلة الثانية : الإزدهار النفطى (١٩٧٤ – ١٩٧٩) :

حيث شهدت هذه المرحلة إرتفاعاً غير مسبوق فى عائدات النفط وتخصيص إستثمارات ضخمة لتنفيذ مشروعات وبرامج خاصة فى قطاعات البنية الأساسية ترتب عليها الإحتياج إلى أعداد هائلة من العمالة المهاجرة وإستقدام المزيد منها سواء بصورة فردية أوجماعية , وتزايد الإعتماد فى تنفيذ المشروعات الكبرى على أسلوب " تسليم المفتاح " الذى يحيل عطاءات التنفيذ لشركات أجنبية تتكفل بتدبير وإستقدام ما تحتاجه من عمالة , وبزيادة كثافة إستخدام العمالة فى تنفيذ المشروع أصبح لشركات المقاولات الأسيوية (الكورية والصينية والهندية) ميزة نسبية فى إتساع قدرتها على توفير أعداد هائلة من العمالة فى شكل معسكرات أو مجموعات عمل . ولقد إنعكست هذه المرحلة على الاقتصاد المصرى فى زيادة التحويلات النقدية للعاملين المصريين بدول الخليج وأخذت تمثل دورا" حيويا" وهاما" على خريطة المؤشرات الاقتصادية الكلية فى مصر وبالتالى ساهمت فى تحسين وضع ميزان المدفوعات المصرى .

٣-المرحلة الثالثة: إنخفاض عائدات النفط وتصاعد حرب الخليج (١٩٨٠-١٩٩٠) :

فى هذه المرحلة تم إعادة النظر فى هيكل إستثمارات دول الخليج حيث إقتصر الإنفاق الإستثمارى على إستكمال المشروعات التى تم البدء فى تنفيذها سابقا" , وفضلا" عن ذلك فقد تزامنت هذه المرحلة مع إكتمال شبكات البنية الأساسيه والتى صممت بطاقات وسعات تزيد عن حاجة الإستخدام المطلوب , وبالتالى إنكمش الطلب الخليجى على العمالة الوطنية والعمالة المهاجرةبشكل خاص . ومع إقتصار الإستثمارعلى نوعيات محددة من المشروعات وتوجيه معظم الإنفاق العام للأغراض الدفاعية فقد أصبحت فرص العمالة المتاحة تتميزبالنوعية العالية والمهارة التقنية , كما تم إتباع سياسة الإعتماد على العمالة الوطنية بالدرجة الأولى خاصة مع إستكمال مقومات مؤسسات التعليم والتدريب الخليجية .

وفى هذه المرحلة تم إتباع سياسات تستهدف الحد من الهجرة وتفضيل ربط العمالة الوافدة بعمليات إستثمارية محدودة , بحيث ينتهى إستخدام العمالة المرتبطة بها بمجرد إنتهاء مهامها دون إستمرار الإقامة ويقترن بهذا الإتجاه تطبيق قوانين صارمة تتعلق بالأقامة ومنح تأشيرات الدخول وتعقب حالات الإقامة غير القانونية فى الوقت الذى وجهت فيه إستثمارات كبيرة لقطاعات التعليم والتدريب بهدف زيادة حجم وكفاءة العمالة الوطنية والإسراع بإحلالها محل العمالة الوافدة إليها من الخارج .

٤- المراحل الرابعة : بعد حرب الخليج الثانية (١٩٩١-٢٠٠٢) :

إتسمت هذه المرحلة بتوجية الإستثمارات نحو إعادة الإعمار فى الكويت ، وتركيز الإنفاق العام على الأغراض العسكرية والدفاعية ، مع إنخفاض شديد فى الطلب على العمالة العربية وبالتالى عودة عمالة كثيرة من الكويت والعراق، وزيادة ظاهرة الهجرة العائدة والتى وصلت ذروتها عقب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ ، حيث إضطر أكثر من نصف مليون مصرى يعملون بالعراق والكويت إلى العودة المفاجأة لمصر ، تاركين وراء ظهورهم أرصدة مجمدة بالبنوك الكويتية والعراقية .

أسباب هجرة العمالة المصرية إلى الخارج :

لم يذكر التاريخ المصرى شيئا" يذكر عن الهجرة من مصر خلال النصف الاول من القرن العشرين ، ويمكن إرجاع السبب فى ذلك الى إعتماد الغلبية العظمى من الشعب المصرى على مهنة الزراعة ، وقوة الروابط الاسرية بين السكان ، وإنخفاض عدد السكان وبالتالى الحاجة لمزيدا" من الأيدى العاملة لمواجهة متطلبات عمليات التنمية الزراعية والصناعية والمشروعات العمرانية.

ويمكن توضيح أهم العوامل التى ساعدت على هجرة العمالة المصرية للخارج كالتالى :

١. تشجيع الدولة لظاهرة الهجرة ، حيث أعطت الحق فى الهجرة الدائمة أو المؤقتة .

٢. الظروف السياسية والإقتصادية الصعبة التى واكبت نكسة حـرب يونيـو عام ١٩٦٧ , دفعت العديد إلى طلب الهجرة الدائمة فى الولايات المتحدة , كندا , وأستراليا .

٣. زيادة عدد أفراد الأسرة بدرجة تجاوز متطلبات المعيشة .

٤. زيادة المعروض من قوة العمل بدرجة أكبر من الطلب فى سوق العمـل, وبالتالى زيادة معدل البطالة , فضلا عن عدم كفاية الأجر المعروض .

٥. خلل الأوضاع الوظيفية من حيث التفرقة فى المعاملة المادية والأدبيـة , ولذلك ما أن تم فتح باب الهجرة حتى إندفع كثير مـن الشـباب المثقـف لطلب الهجرة طموحا" فى الترقى المادى والأدبى .

٦. زيادة الطلب الخارجى على العمالة المصرية من قبل دول الخليج النفطية بعد عام ١٩٧٤ , حيث تم ترجمة ذلك فى إسـتجابة العامـل المصـرى للهجرة لدول الخليج واضعا" فى إعتباره الأجور النسـبية , مـن حيـث المقارنة بين أجر العامل المحلى فى مصر والأجر الخارجى بتلك الدول .

٧. التأثر بظروف الحياة فى دول المهجر الغربية .

تطور هجرة العمالة المصرية إلى الخارج :

يوضح الجزء التالى تطور هجرة العمالة المصرية الدائمة والمؤقتة وإجمـالى الهجرة إلى الخارج , خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٢) كما هو موضح بجـدول (٢) كالتالى :

(١) **تطور الهجرة الدائمة** : بلغ حجم الهجرة الدائمة أدناه عـام ١٩٨٢ بنحو ٠,١٦٥ مليون مهاجر , بينما وصل أقصاه عام ١٩٩٥ بنحـو

١,٨٤٨ ألف مهاجر ، وتشير معادلة الإتجاه العام رقم (١) ، أن الهجرة الدائمة من مصر أخذت إتجاها" عاما" متزايدا" معنويا" إحصائيا" بلغ نحو ٠,٠٣٥ مليون مهاجر ، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو ٥,٠٤% من متوسط الهجرة المصرية الدائمة والبالغة نحو ٦٩٤ مليون مهاجر ولقد كانت معظم الهجرة المصرية الدائمة موجهة إلى الولايات المتحدة يليها كندا والتى بلغت أقصاها عام ١٩٩٥ بنحو ١,٠٠٥ ، ٠,٥٦٢ مليون مهاجر على الترتيب ، فى حين وصلت الهجرة الدائمة للمصريين إلى أستراليا اقصاها عام ١٩٩٢ بنحو ٠,٥٠٥ مليون مهاجر .

(٢) **تطور الهجرة المؤقتة** : بلغ حجم الهجرة المؤقتة أدناه عام ١٩٨١ بنحو ٠,٩٢٧ مليون مهاجر ، بينما وصل أقصاه عام ١٩٩٠ بنحو ١,٩٢٠ ألف مهاجر ، وتشير معادلة الإتجاه العام رقم (٢) ، أن الهجرة المؤقتة من مصر أخذت إتجاها" عاما" متزايدا" معنويا" إحصائيا" بلغ نحو ٠,٠٤٤ مليون مهاجر ، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو ٣,٠٢ % من متوسط الهجرة المصرية المؤقتة والبالغه ١,٤٥٨ مليون مهاجر . ويوضح جدول (٣) توزيع هجرة العمالة المصرية المؤقتة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢) إلى الدول العربية ، حيث يتضح أن المملكة العربية السعودية قد إحتلت المرتبة الأولى فى إستيعاب حجم العمالة المصرية المهاجرة والتى بلغت نحو ٩١٤,٣ ألف مهاجر تمثل نحو ٤٩,١٥ % من إجمالى المهاجرين

والبالغ عددهم نحو ١٨٦٠ خلال متوسط تلك الفترة يليها كل من ليبيا , الأردن , والكويت بنحو ٣٢٥,٣ , ٢١٦,٢ , ١٨٧,٨ ألف مهاجر تمثل نحو ١٧,٤٩ % , ١١,٦٣ % , ١٠,١٠ % على الترتيب , ولقد جاءت البحرين فى المرتبة الأخيرة حيث بلغ عدد العاملين المصريين بها نحو ٣,٧ ألف مهاجر يمثلوا نحو ٠,٢٠ % من إجمالى عدد العمالة المصرية المهاجرة للدول العر بية .

(٣) **تطور إجمالى الهجرة : بلغ إجمالى حجم الهجرة أدناه عام ١٩٨٤** بنحو ١,١٩٤ مليون مهاجر , بينما وصل أقصاه عام ١٩٩٥ بنحو ٣,٣٤٩ ألف مهاجر , وتشير معادلة الإتجاه العام رقم (٣) , أن إجمالى الهجرة من مصر أخذ إتجاها" عاما" متزايدا" معنويا" إحصائيا" بلغ نحو ٠,٠٧٢ مليون مهاجر , وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو ٣,٣٥ % من متوسط إجمالى الهجرة المصرية والبالغة ٢,١٥١ مليون مهاجر .

جدول (٢) : معادلات الإتجاه العام لتطور هجرة المصريين بالخارج خلال

معالم الدالة		R^2	F Test	المتوسط الحسابى	معدل تغير سنوى %	L M- Tests		
α	β					L M a	L M h	L M n
(١) حجم الهجرة الدائمة (مليون مهاجر) :								
0.266	0.035	0.805	13.99**	0.694	5.04	8.66*	0.89	6.29*
2.21*	3.74**							
(٢)حجم الهجرة المؤقتة (مليون مهاجر) :								
0.839	0.044	0.819	95.06**	1.458	3.02	0.65	2.86	18.32*
13.52**	9.75**							
(٣) إجمالى حجم الهجرة المؤقتة (مليون مهاجر) :								
1.288	0.072	0.653	39.44**	2.151	3.35	3.46	0.71	1.77
8.20**	6.28**							

الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٢)

حيث – الأرقام أسفل معاملات الإنحدار تشير إلى قيم (t) المحسوبة .

-(*) , (**) : تشير إلى معنوية معاملات الأنحدار والنموذج عند مستوى ٠,٠٥ ، ٠,٠١ على الترتيب .

- (*) : تحت إختبارت (LM – Tests) تشير إلى وجود مشكلة قياسية بالمعادلة .

- R^2 : معامل التحديد . - F : قيمة (F) المحسوبة للنموذج.

- LMn , LMh , LMa : إختبارات الإرتباط الذاتى , عدم التجانس , وعدم التوزيع الطبيعى على الترتيب .

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات مراجع (١-٧) , (١٢) .

جدول (٣) : هجرة العمالة المصرية المؤقتة للدول العربية بـالألف مهـاجر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢) .

الدولية	٢٠٠٠	%	٢٠٠١	%	٢٠٠٢	%	متوسط	%
السعودية	٩٢٣,٦	٤٨,٦١	٩١٥,٢	٤٩,٤٧	٩٠٤,٠	٤٩,٤٠	٩١٤,٣	٤٩,١٥
ليبيا	٣٣٢,٥	١٧,٥٠	٣٢٣,١	١٧,٤٦	٣٢٠,٤	١٧,٥١	٣٢٥,٣	١٧,٤٩
الأردن	٢٢٦,٨	١١,٩٤	٢١١,٧	١١,٤٤	٢١٠,٢	١١,٤٩	٢١٦,٢	١١,٦٣
الكويت	١٩٠,٥	١٠,٠٣	١٨٧,٠	١٠,١١	١٨٦,٠	١٠,١٦	١٨٧,٨	١٠,١٠
الإمارات	٩٥,٠	٥,٠٠	٩٢,٠	٤,٩٧	٩١,٥	٥,٠٠	٩٢,٨	٤,٩٩
العراق	٦٥,٦	٣,٤٥	٦٠,٠	٣,٢٤	٥٩,٤	٣,٢٥	٦١,٧	٣,٣٢
قطر	٢٥,٠	١,٣٢	٢٤,٠	١,٣٠	٢٢,٠	١,٢٠	٢٣,٧	.٢٧
اليمن	٢٢,٠	١,١٦	٢٠,٠	١,٠٨	٢٠,٠	١,٠٩	٢٠,٧	١,١١
عمان	١٥,٠	٠,٧٩	١٣,٥	٠,٧٣	١٣,٠	٠,٧١	١٣,٨	٠,٧٤
البحرين	٤,٠	٠,٢١	٣,٥	٠,١٩	٣,٥	٠,١٩	٣,٧	٠,٢٠
الإجمالى	١٩٠٠	١٠٠	١٨٥٠	١٠٠	١٨٣٠	١٠٠	١٨٦٠	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء " قطاع التعبئة العامـة " بيانات غير منشورة .

خصائص العمالة المصرية العائدة من دول الخليج :

يوضح جدول (٤) خصائص العمالة المصرية العائدة من دول الخليج العربـى وفقا" لكل من : النوع , المهنة , الحالة العلمية,السن, وأسباب الهجرة المرتدة . وتلك الخصائص موزعة على مستوى كل من الحضر والريـف وفيمـا يلـى توضيحاً لتلك الخصائص:

١- النوع:تمثل نسبة هجرة العمال الذكور نحو ٩٤,١%,٩٩,٥%مـن حجـم الهجرة المؤقتة , بينما تمثل هجرة العاملات الإناث نحو٥,٩%,٠,٥%فى كـل من الحضر والريف على الترتيب . وقد يرجع إرتفـاع نسـبة هجـرة إنـاث

الحضر فى أن معظمهن يعتبرن مرافقات أو فى إعارة عمل فى التدريس والطب , بينما يرجع سبب إنخفاض نسبة هجرة إناث الريف , فى صعوبة حصولهن على عقود عمل والتى غالبا" ما تتطلب إناث متعلمات , وهذا ما يفتقر إليه الريف المصرى , فضلا عن صعوبة مرافقة الزوج والذى غالبا" ما يكون يعمل فى مهن زراعية وحرفية فى بلد المهجر وبالتالى يفضل السفر بمفرده , ترشيدا" لنفقات المعيشة فى بلد المهجر وترك الزوجة لرعاية الأطفال وشئون المنزل .

٢- **المهنة** : لم تمثل مهنة الزراعة أهمية كبيرة فى العمال المهاجرين من الحضر حيث بلغت نحو ٣,٤ % من جملة المهاجرين , بينما إتضح أن خمس العمالة الزراعية تقريبا" الموجودة بالريف قد هاجرت للعمل بدول الخليج , حيث بلغت نحو ٢,٠٦ % .

٣- **الحالة العلمية** : نظرا" لإرتفاع نسبة التعليم فى الحضر مقارنة بالريف , فقد لوحظ أن العمالة المصرية المهاجرة من الحضر تتركز فى ذوى التعليم الجامعى بنحو ٣٢ % , وذوى التعليم المتوسط وفوق المتوسط بنحو ٢٦,٥ % , بينما لوحظ أن العمالة المصرية المهاجرة من الريف تتركز فى غير المتعلمين بنحو ٣٤,٤ % , وذوى التعليم المتوسط وفوق المتوسط بنحو ٢٣,٦ %.

٤-**الحالة العلمية** : تركزت معظم العمالة المهاجرة فى أولئك الذين يعملون بأجر بنسبة ٧٥ % , ٥١,٩ % فى كل من الحضر والريف على الترتيب .

٥- **السن** : تبين أن العمالة المصرية المهاجرة سواء على مستوى الحضر أو الريف معظمها تتركز فى الفئة العمرية (٢٠-٣٠) سنة بنسبة ٤٠,٧% , ٤٨% يليها الفئة العمرية (٣٠-٤٠) سنة بنسبة ٣٦,٩% , ٢٩,٩% فى كل من الحضر والريف على الترتيب . وهذا يوضح أن العمالة المصرية المهاجرة لدول الخليج فى تلك الفترة إنما كانت تمثل عصب القوى العاملة فى مصر التى أفتقر إليها سوق العمل .

٦- **أسباب الهجرة المرتدة** :يمكن توضيح أسباب عودة العمالة المصرية فى النقاط التالية :

- **أولا " أسباب داخلية** : حيث يوضح جدول (٤) أسباب الهجرة المرتدة المتعلقة بظروف العمل وهى :

١- أسباب عائلية : تمثل ٣١,٩% .

٢- إنتهاء فترة التعاقد : تمثل ٢٠,٨%.

٣- إنخفاض الأجور : تمثل ١٦,٧% .

٤- إستغناء جهة العمل : تمثل ١٢,١%.

٥-إخلال شروط التعاقد : تمثل ١١,٧%.

٦-الحالة الصحية للمهاجر : تمثل ٦,٧%

- **ثانيا" : أسباب خارجية :**

١-إنخفاض عائدات النفط فى دول الخليج .

٢-إستكمال مشروعات البنية الأساسية فى دول الخليج .

جدول (٤) : الأهمية النسبية لخصائص العمالة المصرية العائدة من دول الخليج .

١-النوع (%)				٢-المهنة (%)			
البيان	حضر	ريف	جملة	البيان	حضر	ريف	جملة
ذكور	٩٤,١	٩٩,٥	٩٦,٤	قطاع زراعى	٣,٤	٢٠,٦	١١,١
إناث	٥,٩	٠,٥	٣,٦	قطاعات أخرى	٩٦,٦	٧٩,٤	٨٨,٩
الإجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الإجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٣-الحالة العلمية (%)				٤- الحالة العملية (%)			
البيان	حضر	ريف	جملة	البيان	حضر	ريف	جملة
أمى	١٦,٤	٥٥	٣٤,٤	صاحب عمل	١٢,٨	٣٣,٥	٢٢,٤
يقرأ ويكتب	١٧,٨	١٦,٩	١٦,٨	يعمل بأجر	٧٥	٥١,٩	٦٤,٧
إبتدائى وإعدادى	٧,٢	٢,٩	٥,٣	عاطل سبق له العمل	٠,٦	٠,٣	٠,٤
متوسط وفوق متوسط	٢٦,٦	٣٠,١	٢٣,٦	لا يعمل	٨,٩	١٤,٣	١٢,٥
جامعى	٣٢	٥,١	١٩,٩	الإجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الإجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠				

٥-السن (%)				٦-أسباب الهجرة المرتدة (%)			
البيان	حضر	ريف	جملة	البيان	حضر	ريف	جملة
أقل من ٢٠ سنة	١,٥	٢	١,٧	أسباب عائلية	٢٦,١	٤٢,٨	٣١,٩
٢٠-	٤٠,٧	٤٨	٤٣,٤	إنتهاء فترة التعاقد	٢٨,٤	١١,٤	٢٠,٨
٣٠-	٣٦,٩	٢٩,٩	٣٢,٧	إنخفاض الأجور	١٣,٣	١٩,٨	١٦,٧
٤٠-	١٦,٥	١٥,٢	١٦,٣	إستغناجهة العمل	١٢	١١,٢	١٢,٢
٥٠-	٣,٨	٤,٦	٤,٤	إخلال شروط التعاقد	١٤	٧,٣	١١,٧
٦٠ فأكثر	٠,٦	٠,٣	٠,٥	الحالة الصحية	٦,٢	٧,٥	٦,٧
الإجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الإجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء "مسح الهجرة الخارجية فى جمهورية مصر العربية " ١٩٩٧ .

٣-منافسة العمالة الأسيوية للعمالة المصرية فى دول الخليج .

٤-الرغبة فى إحلال العمالة الوطنية بدول الخليج محل العمالة الأجنبية ومنها العمالة المصرية , بإستثناء بعض التخصصات النادرة ذات المهارة العالية .

٥-وضع سقف ونسبة قصوى لجنسية العمال لإيجاد توازن بين مختلف الجنسيات العاملة بدول الخليج .

٦-قيام حرب الخليج الأولى عام ١٩٨٠ بين العراق وإيران , وبالتالى توجيه الإنفاق العام بالعراق إلى الأغراض العسكرية , مما أدى إلى إنخفاض الطلب على العمالة, فضلا عن عودة كثير من المصريين آنذاك تخوفا" من الحرب.

٧-قيام حرب الخليج الثانية فى اغسطس١٩٩٠ نتيجة الغزو العراقى للكويت , وبالتالى توجيه الإنفاق العام فى كل من الكويت والعراق إلى الأغراض العسكرية , وبالتالى إضطرار أكثر من نصف مليون عامل مصرى إلى العودة المفاجأة إلى مصر .

٨-قيام حرب الخليج الثالثة فى مارس ٢٠٠٣ , والمتمثلة فى غزو التحالف الأمريكى والبريطانى على العراق , والظروف الراهنة الحالية التى تشهدها منطقة الشرق الأوسط , وبالتالى عودة الكثير من العمالة المتبقية فى كل من العراق والكويت والأردن .

الآثار الإقتصادية لهجرة العمالة المصرية العائدة من الخارج :

١- زيادة معدل البطالة فى سوق العمل المحلى نتيجة تزايد عرض العمالة بدرجة أكبر من الطلب .

٢- زيادة معدل التضخم الناجم عن إرتفاع الأسعار , نتيجة زيادة الإستهلاك.

٣- زيادة عجز الميزان التجارى نظرا" لعدم تغطية الإنتاج للإستهلاك المحلى وبالتالى زيادة الواردات .

٤- زيادة العجز فى ميزان المدفوعات لإنخفاض تحويلات العاملين المصريين بالخارج .

٥- إنخفاض حصيلة الدولة من العملة الأجنبية .

٦- زيادة الطلب على الخدمات (إسكان – مرافق – مواصلات – صحة)

الآثار الإقتصادية لهجرة العمالة المصرية المؤقتة إلى الخارج :

للتعرف على الآثار الإقتصادية لهجرة العمالة المصرية المؤقتة للخارج , أمكن للدراسة بناء نموذج قياسى للهجرة يتناول العوامل المؤثرة على هجرة العمالة المصرية للخارج , أجر العامل فى مصر , الطلب المحلى على العمالة , وتحويلات العاملين المصريين بالخارج , وذلك فى إطار نموذج آنى بإستخدام أسلوب المربعات الصغرى على ثلاث مراحل (3sls) **"Three Stage Least Squares"**

دليل متغيرات نموذج الهجرة :

- **Mg** = حجم الهجرة المؤقتة Temporary Emigration (ألف مهاجر)
- **Ld** = الطلب المحلى على العمال Labor Demand (ألف عامل)
- **Pop** = عدد السكان Population (مليون نسمة)
- **Tr** = تحويلات العاملين بالخارج **Workers ' Remittances** (مليون جنية)
- **GDP** = إجمالى الناتج المحلى **Gross Domestic Product** (مليون جنية)
- **Inv** = الإستثمارات القومية National Investment (مليون جنية)
- **Con** = الإستهلاك القومى National Consumption (مليون جنية)
- **W** = أجر العامل السنوى Labor Wage (جنية)
- **Lpd** = إنتاجية العامل **Labor Productivity** (جنية)
- **Un** = معدل البطالة **Unemployment Rate** (%)
- **Inf** = معدل التضخم **InflationRate** (%)
- **IR** = سعر الفائدة **Interest Rate** (%)
- **ER** = سعر الصرف **Exchange Rate** (%)

توصيف معادلات نموذج الهجرة :

يتكون نموذج الهجرة من أربع معادلات سلوكية "4 – Behavioral Equations"

تشمل متغيرات داخلية "Endogenous" , متغيرات خارجية" Exogenous "

ومعادلة تعريفية " **Identity** " كالتالى :

- ٤ **متغيرات داخلية** : $(Mg_t , W_t , Ld_t , Tr_t)$.
- ٨ **متغيرات خارجية** : $(Un_t , Pop_t , Lpd_t , Inv_t , Inf_t , Con_t , IR_t , ER_t)$
- ١ **معادلة تعريفية** : GDP_t .

المعادلة الهيكلية لنموذج الهجرة :

$$\text{Emigration Function : } Mg_t = \beta_{10} + \beta_{11} Un_t + \beta_{12} Pop_t + \beta_{13} Tr_t - \beta_{14} Ld_t - \beta_{15} W_t$$

$$\text{Labor Wage Function : } W_t = \beta_{20} + \beta_{21} Mg_t + \beta_{22} Lpd_t + \beta_{23} Inv_t + \beta_{24} Inf_t - \beta_{25} Un_t$$

$$\text{Lab0r Demand Function : } = Ld_t = \beta_{30} + \beta_{31} Mg_t + \beta_{32} Inv_t + \beta_{33} Con_t - \beta_{34} W_t$$

$$\text{Workers Remittances Function : } Tr_t = \beta 40 \pm \beta_{41} Mg_t + \beta_{42} Inv_t + \beta_{43} IR_t - \beta_{44} ER_t$$

$$\text{Identity : } GDP_t = Inv_t + COn_t$$

نتائج تقدير نموذج الهجرة :

يوضح جدول (٥) معايير جودة التوفيق لكل من دالة الهجرة , دالة أجر العامل , دالة الطلب على العمالة , ودالة تحويلات العاملين بالخارج , متمثلة فى معامل التحديد (R^2) , و معامل التحديد المعدل (R^{-2}) , وكذالك إختبار (F – test) الخاص بكل معادلة , حيث تبين معنوية جميع معادلات نموذج الهجرة إحصائيا" عند مستوى ٠,٠١ . كما توضح إختبارات مضاعف لاجرانج (LM –Tests) للكشف عن المشاكل القياسية , عدم تأثر معادلات النموذج بمشكلتى الإرتباط الذاتى وعدم التوزيع الطبيعى لحد الخطأ العشوائى , بينما تبين وجود مشكلة عدم التجانس فى تباين حد الخطأ العشوائى فى جميع معادلات النموذج , وللتغلب على تلك المشكلة تم إستخدام طريقة " Newey – west " (٢١ , ٢٢) , وفقا" لأسلوب إنحدار طريقة العزوم العامة " generalized Method Of Moments " (GMM) .

يوضح جدول (٦) التقدير القياسى لنموذج الهجرة , حيث أمكن الحصول على النتائج التالية :

(١) **دالة الهجرة :** توضح معادلة (١) بجدول (٥) تقدير دالة الهجرة , ويوضح معامل التحديد أن معدل البطالة , عدد السكان , تحويلات العاملين بالخارج , عدد العمال , واجر العامل تشرح ٨٣,١ % من

التغيرات فى هجرة العمالة المصرية المؤقتة للخارج , بينما ترجع باقى التغيرات لعوامل أخرى غير مقيسة بالدالة .

وتوضح النتائج أن زيادة معدل البطالة بوحدة واحدة وعدد السكان بمليون نسمة تؤدى لزيادة حجم الهجرة بنحو ٢,٢٠ , ١١,١٥ ألف مهاجر , ولقد بلغت مرونة هذان المتغيران نحو ٠,٠١ , ٠٠,٤٢ على الترتيب . كما تبين عدم تأثير تحويلات العاملين المصريين بالخارج على الهجرة الخارجية , وقد يكون ذلك راجعا" إلى أن المهاجر قد يضع أرصدته النقدية فى نفس بلد المهجر , أو بنوك أجنبية أخرى , أو عدم تحويل المدخرات عن طريق البنوك للإستفادة من فرق السعر . بينما تبين أن زيادة الطلب المحلى على العمال بالف عامل وإرتفاع متوسط الأجر السنوى للعامل بجنيه يؤدى إلى إنخفاض الهجرة بنحو ٠,٠٣ , ٠,٠٦ ألف مهاجر , وقد بلغت مرونة ذلك المتغيرين نحو – ٠,٣١ , –٠,٠٥ على الترتيب

جدول (٥) : معايير جودة التوفيق وإختبارات نموذج الهجرة فى مصر خلال الفترة (١٩٨٠ -٢٠٠٢) .

المتغير الداخلى فى كل معادلة Endogenous varible	Eq	R^2	R^{-2}	F Test	LM – Tests		
					LMa	LMh	LMn
الهجرة المؤقتة (Mg_t)	1	0.831	0.781	17.14*	1.23	8.29*	-0.88
أجر العامل (W_t)	2	0.798	0.739	15.88**	0.43	19.42*	-1.02
الطلب على العمالة(Ld)	3	0.925	0.908	55.64**	3.51	15.18*	-2.67
تحويلات العاملين بالخارج (Tr_t)	4	0.884	0.858	38.96**	0.03	6.83*	-1.01

(**) : تشير إلى المعنوية عند مستوى ٠,٠١ .

(*) تحت إختبار (L M- Tests) تشير إلى وجود مشكلة قياسية بالمعادلة.

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات مراجع (١-٧) ، (١٢).

جدول (٦): نتائج تقدير نموذج الهجرة فى مصر بأسلوب المربعات الصغرى على ثلاث مراحل (3SLS) خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٢) .

(1) دالة الهجرة (Mg_t)

RHS	Beta	t-test	E
B10	450.2	1.94*	-
Un_t	2.20	2.38*	0.01
Pop_t	11.15	7.98**	0.42
Tr_t	0.002	0.34	0.01
Ld_t	-0.03	-8.14**	-0.31
W_t	-0.06	-1.53***	-0.05

(2) دالة أجر العامل (W_t)

RHS	Beta	t-test	E
B20	652.8	2.16*	-
Mg_t	44.84	5.90**	0.51
Lpd_t	41.82	8.29**	1.32
Inv_t	1.71	1.01	0.20
Inf_t	15.51	1.64***	0.05
Un_t	-17.22	-2.10*	-0.04

(3) دالة الطلب على العمالة (Ld_t)

RHS	Beta	t-test	E
B30	7250.3	1.17	-
Mg_t	0.06	2.07*	0.01
Inv_t	0.12	7.25**	0.47
Con_t	0.08	5,75**	0.23
W_t	-0.18	-5.27**	-0.05

(4) دالة تحويلات العاملين بالخارج (Tr_t)

RHS	Beta	t-test	E
B40	833.07	0.84	-
Mg_t	-0.42	-1.75*	-0.14
Inv_t	0.20	2.15*	0.68
IR_t	305.80	10.79**	0.77
ER_t	-40.23	-2.79**	-0.02

حيث:

- **RHS**: المتغيرات المستقلة فى الطرف الأيمن "**Right – Hand Side**" بكل معادلة .
- **Beta** : معاملات الإنحدار. - **t-test** : قيم (t) المحسوبة. - **E**:المرونة.

(*) ، (**)، (***) : تشير إلى المعنوية عند مستوى ٠,٠٥،٠,٠١،٠,٠٠١ على الترتيب.

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات مراجع (١-٧)، (١٢).

(٢) **دالة أجر العامل** :توضح المعادلة (٢) بجدول (٥) تقدير دالة أجر العامل ، ويوضح معامل التحديد أن الهجرة المؤقتة ، إنتاجية العامل ، الإستثمارات ، معدل التضخم ، ومعدل البطالة تشرح نحو٧٩,٨ % من التغيرات فى أجر العامل ، بينما ترجع باقى التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة .

وتوضح النتائج أن زيادة الهجرة بنحو ألف مهاجر ، إنتاجية العامل بنحو جنية واحد ، ومعدل التضخم بنحو وحدة واحدة يؤدى إلى زيادة أجر العامل فى السنة بنحو ٤٤,٨٤ ، ٤١,٨٢ ، ٥١ ، ١٥ جنية ، ولقد بلغت المرونة لتلك المتغيرات نحو ٠,٥١ ، ١,٣٢، ٠,٠٥ على الترتيب . كما تبين عدم تأثير الإستثمارات على أجر العامل فى مصر ، ولعل ذلك يوضح أن إنتاجية العامل من أهم المتغيرات المؤثرة على زيادة الأجر ، يليها الهجرة الخارجية المؤقتة وفقا" للمرونة . بينما تبين أن زيادة معدل البطالة بوحدة

واحدة يؤدى إلى إنخفاض أجر العامل بنحو ١٧,٢٢ جنيـــة , وقـــد بلغـــت المرونة نحو -٠,٠٤ .

(٣) **دالة الطلب على العمال** : توضح المعادلة (٣) بجـــدول (٥) تقـــدير دالة الطلب على العمالة , ويوضح معامل التحديد أن الهجرة المؤقتة , الإستثمارات القومية , الإستهلاك القومى , وأجر العامل يشـــرحوا نحو ٩٢,٥ % من التغيرات فى الطلب على العمالة , بينما ترجـــع باقى التغيرات لعوامل أخرى غير مقيسة .

وتوضح النتائج أن زيـــادة الهجـــرة بنحـــو ألـــف مهـــاجر , الإستثمارات القومية بنحو مليون جنية , والإستهلاك القومى بنحو مليـــون جنية يؤدى إلى زيادة الطلب على العمالة بنحو ٠,٦، ٠,١٢، ٠,٠٨ ألـــف عامل ، ولقد بلغت المرونة لتلك المتغيرات نحـــو ٠,٠١ ، ٠,٤٧ ، ٠,٢٣ على الترتيب , ولعل ذلك يوضح أن الإستثمارات القومية ثـــم الإســـتهلاك القومى من أهم المتغيرات التى تؤثر على زيادة الطلب على العمالة , وذلك من منطلق أن الطلب على العمل هو فى واقع الأمر طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات . بينما تبين أن زيادة أجر العامل السنوى بجنية واحد يؤدى لإنخفاض الطلب على العمالة بنحو ٠,١٨ ألف عامل , وقـــد بلغـــت المرونة نحو -٠,٠٥ , لتوضح العلاقة العكسية بين الطلب وأجر العامل .

(٤) **دالة تحويلات العاملين بالخارج** : توضح معادلة (٤) بجـــدول (٥) تقدير دالة تحويلات العاملين بالخارج , ويوضح معامل التحديـــد أن الهجرة , الإستثمارات , سعر الفائدة , وسعر الصرف يشرحوا نحو

٨٨,٤ % من التغيرات فى تحويلات العاملين , بينما ترجع باقى التغيرات لعوامل أخرى غير مقيسة .

وتوضح النتائج أن زيادة الإستثمارات بمليون جنية , وسعر الفائدة بوحدة واحدة يؤدى إلى زيادة تحويلات العاملين بالخارج بنحو ٠,٢٠ ، ٣٠٥,٨ مليون جنية , ولقد بلغت مرونة هذان المتغيران نحو ٠,٦٨ ، ٠,٧٧ على الترتيب . ولعل ذلك يوضح أن زيادة سعر الفائدة نؤثر إلى حد كبير على جذب تحويلات العاملين بالخارج وتعطى مؤشرا" على تفضيل السلوك الإدخارى بدلا" من السلوك الإستثمارى , حيث تبين عدم مرونة الإستثمارات بالنسبة لتحويلات العاملين بالخارج , بينما تبين أن زيادة الهجرة بألف مهاجر وسعر الصرف بوحدة واحدة يؤدىلإنخفاض تحويلات العاملين بالخارج بنحو ٠,٤٢ ، ٤٠,٢٣ مليون جنية , ولقد بلغت مرونة هذان المتغيران نحو -٠,١٤ ، -٠,٠٢ على الترتيب , ولعل ذلك يؤكد النتائج الواردة بالمعادلة (١) من حيث تفضيل المهاجر عدم تحويل مدخراته النقدية للبنوك المصرية من ناحية , وأيضا" وضع قيود من جانب دولة المهجر ذاتها تتعلق بتحويل نسبة معينة من مدخرات العاملين إلى بلادهم وبصورة لا تتمشى ولا تتناسب مع حجم العمالة المهاجرة لتلك الدولة .

ويمكن القول أن هجرة العمالة المصرية إلى الخارج قد صاحبها بعض الآثار الايجابية والسلبية , على المستوى السياسى والإقتصادى والإجتماعى , وفيما يلى بعض تلك الآثار :

الآثار الإيجابية للهجرة الخارجية من مصر :

١- المحافظة على حرية إنتقال المواطن المصرى طبقا" للدستور ، حيث تنص المادة (٥٢) من الدستور على أن " **للمواطنين حق الهجرة الدائمة أو الموقوتة إلى الخارج ، وينظم القانون هذا الحق وإجراءات وشروط الهجرة ومغادرة البلاد** " .

٢- تخفيف حدة مشكلة الزيادة السكانية التى إنعكست على وجود بطالة مقنعة ومن ثم إنخفاض أجور العمال الحقيقية ومعدلات الإدخار ، وإرتفاع معدلات الإستهلاك وزيادة عجز الميزان التجارى .

٣- تدعيم العلاقات بين مصر ودول المهجر وخاصة الدول العربية.

٤- زيادة تحويلات العاملين المصريين بالخارج ، وهذا من شأنه العمل على زيادة حصيلة الدولة من العملة الأجنبية ، تخفيف العجز فى ميزان المدفوعات ، زيادة الإستثمارات والإنتاج ، وتوفير فرص عمل على مستوى المحلى وبالتالى تخفيف حدة البطالة .

٥- إنخفاض الطلب على السلع والخدمات ، وبالتالى وجود فائض فى الإستهلاك العائلى نتيجة إنتقال العمال المصريين وأسرهم للخارج ، من حيث زيادة الإستهلاك العائلى المتاح للعمالة

الموجودة فى مصر , وإنخفاض الضغط على المرافق العامة والإسكان والتعليم والصحة .

٦- تنمية العلاقات التجارية بين مصر ودول المهجر .

٧- إكتساب العمال المهاجرون خبرات وثقافات جديدة مفيدة , ورؤوس أموال تساهم فى بناء التنمية الإقتصادية عند عودتهم إلى مصر .

٨- الإستفادة من علوم وخبرات العلماء المصريين المهاجرين للخارج عن طريق دعوة علماء مصر المهاجريين فى الخارج لحضور مؤتمرات علمية يتم عقدها فى مصر , مع إمكانية قضاء فترة من الوقت فى مصر فى مواقع عمل مماثلة لعملهم بدول المهجر لتدريب الكوادر العلمية المصرية , وبالتالى إمكانية نقل تكنولوجيا بثقافات وعقول وأيدى مصرية .

الآثار السلبية للهجرة الخارجية من مصر :

١- إنخفاض إنتاجية العامل الزراعى , وإرتفاع الأجور الزراعية , وخاصة إرتفاع مستوى أجور العمالة الفنية , فضلا عن إنخفاض ساعات العمل اليومى , مما دفع إلى إستخدام الميكنة فى الزراعة .

٢- نقص العمالة الفنية المدربة فى المجالات المهنية والحرفية والعمالة الزراعية , ونقص فى الخبرة العلمية نتيجة هجرة بعض العقول المصرية المتميزة إلى الخارج .

٣- هدر موارد الدولة التى قامت بالإنفاق على تعليم العمالة المهاجرة ولم تجنى بعد ثمار ذلك الإستثمار , فلا شك أن هجرة العمالة المصرية للبلاد العربية قد صاحبها آثار إقتصادية وإجتماعية ضارة , فكثير من الخسائر قد قيمت بأقل من قيمتها، وكثير من المكاسب بولغ فى تقييمها ، وربما إذا تم إعادة النظر فى تلك المكاسب لتبين أنها خسائر , فهناك شواهد تفصح عن نفسها تبين هدر وضياع مدخرات العامل فى شركات توظيف الأموال داخل مصر، وفى ليبيا والكويت والعراق خارج مصر، وبذلك فإن الإستثمار الهائل فى البشر تعليماً وتدريباً قد إستثمرته دول الخليج النفطية فى برامج تنميتها بأرخص الأسعار مقارنة بعمال دول أسيا وأوربا الشرقية الوافده للعمل بها .

٤- التنازل الوظيفى : حيث لوحظ أن معظم العمال المهاجرين لدول الخليج تقوم بأعمال لا تتفق مع خبراتهم ومؤهلاتهم وتخصصاتهم , وقبول أجور منخفضة مقارنة بالأجور التى تدفعها دول المهجر لعمالة أخرى غير مصرية وافدة إليها ، وبالنسبة للعمالة المهاجرة للدول الأوربية فقد لوحظ أن معظمها هجرة شباب متعلم جامعى يقوم بالعمل فى أعمال الفندقة والمطاعم .

٥- زيادة معدلات التضخم نتيجة عدم تحويل مدخرات العمالة المصرية بالخارج عن طريق البنوك للإستفادة من فرق السعر

وبالتالى حرمان الدولة من الإستفادة بتلك العملات فى تمويل المدفوعات الخارجية , ولذلك قامت الدولة بتشجيع شراء العديد من السلع المعمرة وتمليك الشقق بالعملة الصعبة , مما أدى إلى زيادة قيمة الدولار على حساب الجنيه وإرتفاع الأسعار .

٦- توجيه مدخرات العمالة المصرية بالخارج إلى المضاربة على شراء الأراضى والعقارات , والبناء على الأراضى الزراعية ، مما أدى إلى إرتفاع الأسعار وبالتالى زيادة معدلات التضخم

٧- تدهور الروابط الأسرية نتيجة سفر رب الأسرة غالباً بمفرده للخارج وبالتالى ظهور بعض السلبيات تمثلت فى الإنحراف الأخلاقى للأبناء فى سن الشباب , وإنتشار ظاهرة الدروس الخصوصية .

٨- زيادة الفجوات الطبقية بين أسر العمال المهاجرين وباقى الأسر المصرية .

٩- الإستغناء المفاجئ عن العمالة المصرية المهاجرة بالخارج وترحيلها إلى مصر

التوصيات :

يمكن للدراسة الخروج ببعض التوصيات الممكنة للعمل على تشجيع الهجرة الخارجية من ناحية ومواجهة مشكلة هجرة العمالة المصرية المرتدة أو العائدة من الخارج كالتالى :

١- المبادرة بتوطيد وتفعيل علاقات مصر الدولية فى المجالات الإقتصادية داخل إطار المحيط الإقليمى المصرى, وهذا يتطلب تنسيق تلك العلاقات مع دول الجوار مثل ليبيا والسودان.

٢- نشاط دبلوماسى للتنسيق والتخطيط لإستقرار العمالة بدول المهجر , وعمل إتفاقيات ثنائية معها .

٣- فتح أسواق جديدة للهجرة ولاسيما الدول الأفريقية والإحتفاظ بقدر الإمكان بأسواق العمل الحالية .

٤- تسهيل إقامة المصريين بدول المهجر كتجديد جوازات السفر.

٥- تخطيط قصير وطويل الأجل إستعداداً لعودة العمالة المهاجرة .

٦- تسهيل إجراءات الإستثمار للعمالة المصرية العائدة من الخارج.

٧- الإستثمار فى صناعات ومشروعات كثيفة إستخدام الأيدى العاملة , مثل مشاريع فرز وتعبئة وتغليف ثمار الخضر الفاكهة، ومشروعات إصلاح وصيانة شبكات الرى والصرف فى المجال الزراعى .

٨- تدريب العمال والتدريب التحويلى الذى يلائم إحتياجات سوق العمل , وإعادة التأهيل والتدريب المهنى والحرفى لعمال القطاع الزراعى لرفع كفاءتهم الإنتاجية ونشر الوعى التدريبى بين العمال.

٩- تنمية أس المال البشرى من خلال الإنفاق على التعليم والتدريب والصحة، وأيضاً الهجرة والبحث عن أعمال جديدة ,بما يؤدى إلى تطوير وتنمية الموارد البشرية .

الملخص

تعبر هجرة العمالة المصرية للخارج أحد التغيرات التى أدت إلى حدوث إختلالات هيكلية فى سوق العمل المصرى ، ولقد تركزت بصفة رئيسية فى سوق العمل الخليجى وبعض الدول العربية والأوربية الأخرى بهدف الهجرة المؤقتة ، والأخرى إلى أمريكا وكندا وأستراليا بهدف الهجرة الدائمة .

ومع ظهور حرب الخليج الأولى تعرض المقتصد المصرى لظاهرة هجرة العمالة العائدة .

وتكمن مشكلة الدراسة فى طبيعة التغيرات التى طرأت على سوق العمل المصرى والخليجى , ولذلك جاء الهدف الرئيسى للدراسة فى التعرف على الملامح الرئيسية لهجرة القوى العاملة المصرية , فى ظل التغيرات الإقتصادية المحلية والإقليمية المختلفة , مع إلقاء الضوء على أسباب الهجرة , وخصائص العمالة المصرية العائدة من دول الخليج , وأيضاً الآثار المتحملة لظاهرة الهجرة المرتدة .

ولقد تم الإعتماد إستخدام أساليب إنحدار المعادلات الآنية بإستخدام طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل , ومعادلات الإنحدار البسيط بأسلوب تقدير تعظيم الإحتمال , كما تم الكشف عن المشاكل القياسية المختلفة ومعالجتها فى دوال الإنحدار موضع التقدير , وأيضاً تم الحصول على البيانات الإحصائية من مصادرها المختلفة خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٢) .

ولقد ناقشت هذه الدراسة تطور سوق العمل فى مصر , كما أوضحت النتائج وجود زيادة معنوية سنوياً فى كل من عدد السكان , القوى العاملة , عدد

المتعطلين , وأجور العمال , بينما تبين وجود تناقص سنوى فى معدل البطالة وأجر العامل خلال فترة الدراسة . كما تم دراسة تطور الهجرة الخارجية من مصر , حيث تبين وجود زيادة معنوية سنوية فى الهجرة الدائمة وسالتى كان معظمها موجهاً للولايات المتحدة يليها كندا ثم أستراليا . كما تبين أيضاً وجود زيادة معنوية سنوياً فى حجم الهجرة المؤقتة , حيث تبين أن السعودية إحتلت المرتبة الأولى فى إستيعاب العمالة المصرية المهاجرة , يليها ليبيا , الأردن , والكويت , وعموماً تبين وجود زيادة معنوية سنوية فى إجمالى حجم الهجرة من مصر .

ولقد ناقشت هذه الدراسة دراسة خصائص العمالة العائدة من دول الخليج , من حيث : النوع , المهنة , الحالة العلمية , السن , وأسباب الهجرة المرتدة سواء الداخلية أو الخارجية , والأثار المحتملة لظاهرة الهجرة المرتدة , والآثار الإيجابية والسلبية للهجرة الخارجية من مصر .

وتوضح نتائج تقدير نموذج الهجرة أن زيادة معدل البطالة وعدد السكان تؤدى لزيادة الهجرة فى حين تبين أن زيادة الطلب المحلى على العمال وإرتفاع أجر العامل السنوى يؤدى لإنخفاض الهجرة وأخيراً أمكن للدراسة وضع بعض التوصيات التى يمكن عن طريقها تشجيع الهجرة الخارجية من خلال توطيد وتفعيل علاقات مصر الدولية داخل إطار المحيط الإقليمى , وتنسيق العلاقات مع دول الجوار مثل ليبيا والسودان , ونشاط دبلوماسى نحو إستقرار العمالة بدول المهجر , وكذلك فتح أسواق جديدة للهجرة مع تسهيل إقامة الصريين بدول المهجر . وكذلك بعض التوصيات المتعلقة بمواجهة مشكلة هجرة العمالة

المصرية العائدة أو المرتدة من خلال تخطيط قصير وطويل الأجل إستعداداً لعودة العمالة المهاجرة , وتسهيل إجراءات الإستثمار للعمالة المصرية للعائدة , والتركيز على الصناعات كثيفة الإستخدام للأيدى العاملة , وتفعيل دور التدريب الذى يلائم إحتياجات سوق العمل لتنمية الموارد البشرية .

المراجع

١) البنك الأهلى المصرى " **النشرة الإقتصادية** " *أعداد متفرقة* .

٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء " أوراق ندوة الهجرة الخارجية وإستراتيجيتها " نوفمبر , ١٩٩٧ .

٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء " الهجرة الخارجية فى جمهورية مصر العربية . أعداد متفرقة .

٤) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء " تنمية وإستخدام وهجرة القوى البشرية " . ديسمبر , ١٩٨٨.

٥) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء " قطاع التعبئة العامة " بيانات غير منشورة

٦) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء " مسح الهجرة الخارجية فى جمهورية مصر العربية " ١٩٨٨ .

٧) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء " مسح الهجرة الخارجية وإستراتيجيتها فى جمهورية مصر العربية " الجزء الثانى مارس , ١٩٩٧.

٨) مجلس الشورى " دور التدريب فى مواجهة آليات السوق الحر ومتطلبات السوق العالمى " لجنة تنمية القوى البشرية والإدارة المحلية , ١٩٩٩ .

٩) مجلس الشورى " سياسة تدريب القوى العاملة " سلسلة تقارير مجلس الشورى لجنة الإنتاج الصناعى والطاقة والقوى العاملة , ١٩٩٢ .

١٠) الشورى " هجرة العمالة المصرية إلى الخارج مجلس " سلسلة تقارير مجلس الشورى , لجنة خاصة , ١٩٩٢ .

١١) محمود السيد منصور (دكتور) , فتحية مصطفى السيد (دكتورة) " بعض محددات التنمية الإقتصادية الزراعية فى مصر " المؤتمر السنوى الرابع لنقابة التجاريين , التنمية والتقدم الإقتصادى فى مصر أبريل , ١٩٨١ .

١٢) وزارة التخطيط "خطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية" أعداد متفرقة .

13) Bollerslev, Tim "Generalized Autoregressive Conditional Heteroskedasticity" J. Econometrics, Vol. 31, 1986; 307-327.

14) Bollerslev, Tim, Ray Y., & Kenneth F. "ARCH Modeling in Finance: A Review of the Theory and Empirical Evidence" J. Econometrics, Vol. 52, 1992; 5-59.

15) Box, George & Cox D. "An Analysis of transformations" J. Roy. Stat. Soci. Series B., Vol. 26, 1964; 211-243.

16) Box, George & Pierce D. "Distribution of Residual Autocorrelations in Autoregressive Integrated Moving Average Time Series Models" J. Am. Stat. Assoc., Vol. 65, 1970; 1509-1526.

17) Engle, Robert "Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of Variance of United Kingdom Inflation "Econometrica, Vol. 50, July, 1982;987-1007.

18) Geary, R. "Relative Efficiency of Count of Sign Changes for Assessing Residual Autoregression in Least Squares Regression" Biometrica, Vol. 57, 1970; 123-127.

19) Hoerl, A. & Kennard R. "Ridge Regression: Applications to Nonorthogonal Problems" Technometrics, Vol. 12, 1970; 69-82.

20) Koenker, Roger & Gilbert Bassett "Regression Quantiles" Econometrica, Vol. 46, No. 1, Jan.,1978; 33-50.
21) Newey, Whitney & Kenneth West "A Simple Positive Semi-Definite, Heteroskedasticity and Autocorrelation Consistant Covariance Matrix" Econometrica, Vol. 55, 1987; 703-708.
22) Newey, Whitney & Kenneth West "Hypothesis Testing with Efficient Method of Moments Estimation" Inter. Econ. Rev., Econometrica, Vol. 28, 1987; 777-787.
23) Pagan, Adrian "A Generalized Approach to the Treatment of Autocorrelation" Australian Economic Papers, Vol. 13, 1974; 267-280.
24) White, Halbert "A Heteroskedasticity Consistent Covariance Matrix Estimator and a Direct Test of Heteroskedasticity" Econometrica, Vol. 48, 1980; 817-838.

Dr. Emad Abd Elmessih Shehata
Agricultural Economic Research Institute
Agricultural Research Center

Summary

Egyptian labor imigration is considered one of the changes, that led to the structural distortions in the domestic labor market in Egypt, the countries gulf were the main source of the Egyptian labor temporal imigration, while the USA, Canada, and Australia were the main source of the permanent imigration from Egypt. After the first gulf war, the Egyptian economy faced labor immigration.

The study research problem, handled nature of the changes that occurred in labor market, as a direct results of the national and international economic effects So the objective of the study is to explore the main features of the Egyptian labor imigration, and the potential impacts of the Egyptian labor immigration.

The study used the regression analysis, i. e., maximum likelihood estimation (MLE) for simple regression, and simultaneous equations system by three stage least squares (3SLS), and took with considerations autocorrelation, heteroscedasticity, non normality, and multicollinearity problems, the previous econometric problem were detected by lagrange multiplier tests, and were remedied by using Pagan's conditional least squares (CLS) of autoregression procedure, Bollerslev's generalized autorgressive conditional

heteroscedasticity (GARCH), robust regression quantile of least absolute deviation (LAD), and Hoerl's Ordinary ridge regression (ORR) respectively.

The study discussed the changes and growth in the Egyptian labor market, the results indicated that there was a statistical increasing Significance in the population, labor force, employed labor, unemployed labor, and the labor wages, while there was a statistical decreasing significance in unemployment rate and wage, of labor during the period subject to analysis . On the other hand the results indicating that there was a statistical significance increasing in the permanent and temporal immigration, also captured the most Egyptian immigration، also Libya ، Jordan and Kuwait .In general the whole immigration increased significantly during the period of the study .

Features of the Egyptian labor immigration were discussed, i.e., gender, Occupation, educational status, job status , age, and the reasons of immigration to Egypt either internal or external reasons, and the potential impacts of immigration, also the positive and negative impacts for emigration from Egypt.

Emigration model was estimated by (3SLS) with newey-west's generalized method of moments (GMM), the results indicated that, increasing unemployment rate and population led to increase emigration, while increasing the demand for domestic labor and the average annual labor wage have an effect for decreasing emigration.

Finally, some recommendation from the study were mentioned, for encouragement emigration, i.e., activating and establishment the international relationships between Egypt and the neighboring countries, a diplomatic effort for imigration stabilization abroad, the search of new labor market in other countries Also some recommendations with respect to immigration, i.e., simplification investment procedures, encouragement the industries that have an intensive human labor, and activating the training role that agree with the labor market requirements, for developing the human resources.